قياس أثر الأمن الغذائي على الميزان التجاري في العراق بعد عام 2003

م.د. أحمد هادي سلمان * م.د. فاضلة علي جيجان **

المستخلص

برزت مشكلة الامن الغذائي منذ عصور متعددة، ومازال الانسان حتى اليوم يهتم بشكل كبير بعملية تأمين الغذاء فهي من أخطر المشاكل التي يعاني منها العالم اليوم، لكون هذه المشكلة لا تمثل تحديا للنظام الاقتصادي فقط وانما لكافة الانظمة الاجتماعية والسياسية والامنية، إذ ان عدم توفر الغذاء سيؤدي الى حدوث المجاعات وبالتالي عدم الاستقرار الامني والاقتصادي والغذائي

تكمن المشكلة في عدم قدرة القطاع الزراعي والقطاعات المرتبطه من تلبية متطلبات الأمن الغذائي بما يضمن عدم استنزاف الموارد المالية المتاتية من الايرادات النفطية في استيراد السلع الغذائية لسد العجز الحاصل في المعروض الغذائي .

أن توفير متطلبات السوق المحلية من السلع الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي لهُ الأثر البالغ على وضع الميزان التجاري .

وقد تبين من خلال النتائج تم أثبات صحة فرضية البحث، في أن لتغطية متطلبات السوق المحلية من السلع الغذائية محلياً بالغ الأثر على الميزان التجاري . أنخفاض معدل الاكتفاء الذاتي وبالتالي معدل الأمن الغذائي في العراق، نتيجة أنخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي . أنخفاض نسبة المساحات المزروعة في العراق، نتيجة التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي العراقي .

Abstract

Emerged problem of food security since multiple times, and still human so far largely concerned with the process of securing food that of the most serious problems facing the world today, the fact that this problem does not present a challenge only the economic system but to all social, political, and security systems, as no food will the occurrence of famines and thus the lack of security and economic stability and food.

The problem lies in the lack of agricultural and allied sectors to meet the requirements of food security to ensure that no accrued depletion financial resources from oil revenues to import food commodities to fill the shortfall in the food supply capacity.

Providing local market requirements of food commodities and food security achieve have a deep impact on the balance of trade impact.

Shows through the results have been validated hypothesis, to satisfy the local market requirements of food commodities locally affect the trade balance. As will as low self-sufficiency rate and then the rate of food security in Iraq, as a result

* الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد .

** الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد .

مقبول للنشر بتأريخ 2015/6/14

of the low percentage of contribution of the agricultural sector in the Gross Domestic Product (GDP). Due to lower of cultivated areas in Iraq, resulting from the challenges faced by Iraq's agricultural sector.

المقدمة :

برزت مشكلة الامن الغذائي منذ عصور متعددة، ومازال الانسان حتى اليوم يهتم بشكل كبير بعملية تأمين الغذاء فهي من أخطر المشاكل التي يعاني منها العالم اليوم ، لكون هذه المشكلة لا تمثل تحديا للنظام الاقتصادي فقط وانما لكافة الانظمة الاجتماعية والسياسية والامنية، إذ ان عدم توافر الغذاء سيؤدي الى حدوث المجاعات وبالتالي عدم الاستقرار الامني والاقتصادي والغذائي، و أن على بلدان العالم النظر بشكل دقيق الى هذه المشكلة وايجاد الحلول لها، وخصوصا البلدان النامية والنفطية منها والعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي بالاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية المتاتية من القطاع النفطي أو المصادر الاخرى، وعدم الاعتماد على الايرادات النفطية في تمويل الاستيرادات من السلع الغذائية . وهو ما سيتم التطرق اليه من خلال فقرات هذا البحث المتضمنة اثر الامن الغذائي على الميزان التجاري في العراق بعد عام 2003 .

إشكالية البحث :

تكمن المشكلة في عدم قدرة القطاع الزراعي والقطاعات المرتبطه من تلبية متطلبات الأمن الغذائي بما يضمن عدم استنزاف الموارد المالية المتاتية من الايرادات النفطية في استيراد السلع الغذائية لسد العجز الحاصل في المعروض الغذائي .

هدف البحث:

يهدف البحث الى بيان أثر الصادرات والاستيرادات الغذائية (الأمن الغذائي) على الميزان التجاري العراقي، فضلاً عن العوامل الاخرى مثل سعر الصرف وعدد السكان .

فرضية البحث :

أن توفير متطلبات السوق المحلية من السلع الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي لهُ الأثر البالغ على وضع الميزان التجاري .

هيكلية البحث :

يتضمن مبحثين (الاول) تناول مفهوم الامن الغذائي عموما ومن ثم واقع الامن الغذائي والقطاع الزراعي في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، وبالتالي اثر الاخير على العجز الحاصل في الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات في العراق لذات المدة .

المبحث الثاني : فيتضمن قياس أثر الامن الغذائي على الميزان التجاري في العراق، وذلك من خلال حساب مدى مساهمة الصادرات والاستيرادات الغذائية على الميزان التجاري، وقياس الأثر الايجابي للصادرات الغذائية والأثر السلبي للأستيرادات الغذائية على الميزان التجاري العراقي، وبالتالي مدى امكانية تحقيق الامن الغذائي الداخلي في العراق للمدة بعد عام 2003 . من خلال استخدام الانحدار الخطي المتعدد على وفق الصيغة التالية :

$$Y = a + b1E - b2\,M$$

حيث أن : Y : تمثل الميزان التجاري ، E الصادرات الغذائية، M الاستيرادات الغذائية . و سعر الصرف وعدد السكان .

المبحث الاول
الامن الغذائي والقطاع الزراعي في العراق

اولاً : مفهوم الامن الغذائي :

يعد الفيلسوف الاقتصادي روبرت مالثوس من المفكرين الذين تنبؤوا بازمة الغذاء منذ عام 1798، والطروحات التي اثارت الكثير من الجدل بين الاقتصاديين، وبخاصة ما طرحه بشأن حصول فجوة غذاء عالمية والناتجة بسبب عجز المعروض الغذائي عن سد متطلبات السوق العالمية من الغذاء عبر الزمن . إذ اشار في نظريته عن السكان بإن السكان يتزايدون بمتوالية هندسية وهو الممثل للطلب، في حين ان الانتاج الغذائي يزداد بمتوالية عددية أي العرض السلعي .

بذلك فإن تعريفات الامن الغذائي تتعدد، فقد اشار البنك الدولي الى ان الامن الغذائي هو (حصول كل الناس في البلد المعني وفي كل الاوقات على الغذاء الكافِ لحياة نشيطة وسليمة وعناصره الجوهرية هي وفرة الغذاء والقدرة على تحصيله) .[1]

من التعريف السابق حدد البنك الدولي ثلاثة مبادىء للأمن الغذائي هي :

- ضرورة توافر الامدادات الغذائية .
- ضرورة أستقرار امدادات الغذاء .
- أمكانية الحصول على الغذاء .

بذلك يكون البنك الدولي قد ميز بين اللا أمن الغذائي المزمن (وهو عدم الحصول على الغذاء الكافي بشكل مستمر نتيجة العجز الدائم عن تحصيل الغذاء اللازم بالكمية الكافية) . وبين اللا أمن الغذائي العابر والذي يعني (أنحدار مؤقت في القدرة على تحصيل الغذاء الكافي) .[2]

فيما عرفته أدارة الزراعة الامريكية (بأنه التوافر السهل والسريع لكميات كافية من الغذاء الصحي والآمن والقدرة على الحصول على هذا الغذاء من خلال سبل اجتماعية مقبولة، أي دون الاضطرار للجوء للسرقة او التنقيب في قمامة الاخرين وحتى دون الاعتماد على المساعدات الغذائية الحكومية أو الدولية .

وبحسب تعريف منظمة الاغذية والزراعة العالمية فإن مفهوم الامن الغذائي لابد ان يتضمن اربعة ابعاد هي :[3]

- زيادة الانتاجية الزراعية والغذائية بطريقة كفوءة ومستدامة .
- تقليل التباين في الانتاجية وفي عرض المنتجات الزراعية والغذائية .
- تعزيز الوصول الى الاغذية وتحسين تغذية محدودي الدخل من السكان .
- تحسين الحصيلة الغذائية من خلال الاستخدام الامثل للاغذية المنتيجة لنظام غذائي متوازن .

أما منظمة الصحة العالمية تعرف الأمن الغذائي على أنه (مجموعة الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء التي تجعل الغذاء أمناً وموثوقاً به وصحياً وملائماً للأستهلاك الأدمي)[4] وهذا التعريف لا يقتضي توفر السلع الغذائية وانما مدى صلاحيتها للاستهلاك البشري من كافة النواحي

ونظراً لضرورة تحقيق اللامن الغذائي لمحدودي الدخل واستمرارية تحقيق ذلك لجميع افراد المجتمع بكافة مستوياتهم فقد تم الربط بيت المتغيرات الاقتصادية وبالتالي ربط مفهوم الامن الغذائي بمسألة التنمية المستدامة .

بذلك يعرف الامن الغذائي (أحد مكونات الاستراتيجية للتنمية الزراعية، والواردة ضمن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والذي ينطوي على العديد من السياسات والبرامج والمشروعات التي من شأنها زيادة انتاجية السلع الغذائية الاساسية من خلال الاستخدام الامثل للموارد المحلية المتاحة والقضاء على كل صور الفقد والتلف لكل السلع الغذائية وترشيد الاستهلاك وتحسين شروط التبادل التجاري لتلك السلع ومستلزمات انتاجها سواء أكانت تصديراً أم استيراداً والمحافظة على التوازن البيئي ومنع التلوث بمختلف صوره واشكاله وذلك في ظل تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلالية وتقليص التبعية الخارجية مستهدفاً بذلك توفير هذه السلع الغذائية بكميات ونوعية محسنة واسعار مناسبة . وتمييز المنظمة العربية للتنمية الزراعية بين مفهومين للأمن الغذائي وهما :[4]

1- الأمن الغذائي المطلق : وهو انتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي ، والذي يطلق أحياناً عليه مفهوم الاكتفاء الذاتي .
2- الأمن الغذائي النسبي : والذي يقصد به قدرة الدولة على توافر حاجات أفرادها من السلع الغذائية جزئياً ، وضمان الحد الأدنى من تلك الحاجات بأنتظام . والمفهوم النسبي يتبين منه إمكانية تحقيقه الأمن الغذائي حتى لو لم يتوافر إمكانات محلية تستطيع توفير الحاجات الغذائية من الانتاج المحلي ويكفي توافر الموارد المالية اللازمة للحصول على الحاجات الغذائية من مصادر خارجية (الاستيرادات) .
3- الاكتفاء الذاتي : وهو قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والامكانات الذاتية في إنتاج أحتياجاته الغذائية محلياً .(5)

كما يعرف الأمن الغذائي على أنهُ جاء نتيجة تزايد عمليات التبادل التجاري الغذائي بين البلدان والذي يطلق عليه الفجوة الغذائية والتي تعني الفرق بين ما تستطيع انتاجه البلدان من السلع والمواد الغذائية وبين ما يكفي احتياجاتها الاساسية لتوفير الغذاء في الانتاج الزراعي (النباتي و الحيواني)، وحجم الاستهلاك وتقلبات الاسعار العالمية للسلع الغذائية بذلك فهو يمثل الفجوة بين كمية وقيمة المواد الغذائية المستوردة وكمية وقيمة المواد الغذائية المصدرة، وكلما كانت الفجوة كبيرة في بلد ما فإن ذلك يعني وجود خطر في البلد المعني على الامن الغذائي الذي يمثل أحد المكونات الاساسية للأمن الوطني .

نشأت لجنة الأمن الغذائي العالمي عام 1974 بأعتبارها هيأة حكومية تضطلع بدور استعراض ومتابعة سياسات الامن الغذائي وفي عام 2009 خضعت الى جملة من الاصلاحات لضمان الاستماع الى اصوات المعنيين بمشكلة الامن الغذائي بما يضمن العمل مع اصحاب المصلحة بشكل يتسم بالاتساق لضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع، وجرى تشكيل لجنة تختص بازمات الأمن الغذائي قصيرة الاجل وأخرى للقضايا الهيكلية طويلة الاجل .[6]

وقد أدى نمو السكان في الدول النامية والعربية منها وخصوصاً العراق بمعدلات أكبر من معدلات نمو الانتاج الغذائي الى تفاقم مشكلة الأمن الغذائي ، وتحول مشكلة الامن الغذائي من مجرد مشكلة تجارية واقتصادية من الممكن التغلب عليها بتوفر الموارد المالية الى مشكلة سياسية قد تؤدي الى تبعية الأمن الغذائي . والعراق أحد الدول التي تعاني من عجز غذائي كبير منذ أكثر من ثلاثة عقود ويعتمد في أكثر من 60% من غذائية على الاستيرادات من السوق العالمية وهو ما يجعله عرضة لتقلبات تلك الأسواق فضلاً عن السياسة الدولية للدول المهيمنة على تجارة الاغذية عالمياً .[7]

بذلك فإن قياس الفجوة الغذائية سيتم قياسه من خلال الفرق بين الصادرات من السلع الغذائية، التي تمثل مدى قدرة البلد على تحقيق الأمن الغذائي، والأستيرادات من السلع الغذائية التي تمثل انخفاض قدرة البلد على تحقيق الأمن الغذائي، وأثر تقلبات الاسعار الغذاء العالمية من خلال سعر الصرف .

ثانياً : بعض مؤشرات القطاع الزراعي في العراق :

للقطاع الزراعي اهمية بالغة في النشاط الاقتصادي لأي دولة من دول العالم وخصوصاً الدول النامية التي تسعى الى سد متطلباتها من السلع الغذائية محلياً ومنها الاقتصاد العراقي، وللتعرف على مدى مساهمة القطاع الزراعي في النشاط الاقتصادي سنتطرق الى بعض هذه المؤشرات منها :

1-الناتج المحلي الاجمالي :

تشير حسابات الناتج المحلي الاجمالي الى مدى أسهام كل قطاع انتاجياً كان او خدمياً في تكوين الناتج القومي الاجمالي للبلد، والقطاع الزراعي من القطاعات المهمة على الرغم من عدم تبوءه مركز الصدارة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، إذ لم تكن مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج حيث بلغت (5.69%) عام 1980، وقد ارتفعت الى (33.9%) عام 1995 إلا ان هذا الارتفاع في نسبة مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج لم تكن نتيجة التوجه التنموي في هذا القطاع وانما كان نتيجة ضغط الحصار الاقتصادي المفروض على العراق وخصوصاً على قطاع التعدين والاستخراج، وهو ما اضطر المجتمع العراقي على التوجه الى الاستثمار الزراعي في المحاصي الاساسية (الحنطة والشعير)، إلا ان هذه النسبة انخفضت في الاعوام اللاحقة وبعد اقرار مذكرة النفط مقابل الغذاء لتصل الى (5.7%) عام 2000 .[7]

جدول (1)

مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي في العراق (م د)

السنوات	الزراعة والغابات والصيد (1)	التعدين والمقالع (2)	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (3)	نسبة 1 الى 3	نسبة 2الى 3
2002	3512658.6	29044563.4	41022927.4	8.6	70.8
2003	2486865.5	20372293.8	29585788.6	8.4	68.9
2004	3693768	30855992.8	53235358.7	6.9	58.0
2005	5064158	42529152.0	73533598.6	6.9	57.8
2006	5568985.7	53030897.0	95587958.0	5.8	55.5
2007	5494212.4	59274337.1	111455813.4	4.9	53.2
2008	5716815.1	86867107.9	155982258.0	3.7	55.7
2009	6132734.6	56654018.2	139330210.6	4.4	40.7
2010	8657390.6	74357162.3	177008632.3	4.9	42.0

المصدر : وزارة التخطيطالعراقية/الجهاز المركزي للاحصاء والابحاث/المجموعة الاحصائية السنوية 2010 .

يتضح من الجدول (1) على الرغم من ارتفاع نسبة أسهام القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي عن عام 2000 والبالغة (5.7%)، لتصل الى (8.6%) إلا انها ما تزال نسبة مساهمة القطاع الزراعي في

تكوين الناتج المحلي الاجمالي متواضعة، واستمر التذبذب في نسبة مساهمة القطاع الزراعي لتصل الى (4.9%) عام 2010 .

أن من أسباب أنخفاض نسبه المساهمه للقطاع الزراعي في تحقيق الناتج المحلي الاجمالي وتذبذبها، تعود الى للظروف الامنية وعدم الاستقرار الامني وبالتالي الاقتصادي التي مازال يمر بها الاقتصاد العراقي منذ عام 2003 وحتى الأن، ألقت بضلالها على واقع القطاع الزراعي وانخفاض مناسيب المياه وارتفاع الملوحة والتصحر على المناطق الزراعية، مما أدى الى عزوف أغلب الفلاحين عن الزراعة .

فيما شكل قطاع التعدين نسبة المساهمة الاكبر في الناتج (70.8%) عام 2002، ونتيجة للظروف التي مر بها العراق بعد عام 2003 أخذت نسبة مساهمة قطاع التعدين بالانخفاض تدريجيا، و على الرغم من ارتفاع ايرادات هذا القطاع لتصل الى (74.3) ترليون دينار عام 2010 إلا ان نسبة مساهمته بلغت (42%) عام 2010، نتيجةً لأرتفاع قيمة الناتج المحلي الاجمالي وارتفاع نسبة مساهمة القطاعات الاخرى في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في العراق، كما يتضح من الجدول (1) .

2- مساحات الأرض المزروعة :

لقد تذبذبت مساحات الارض المزروعة في العراق للمدة (2007-2010) فقد انخفضت من (14.2) مليار دونم في بداية المدة لتصل الى (10.5) مليار دونم عام 2009، ثم ارتفعت لتصل الى (12.04) مليار دونم في عام 2010، وهذه المساحات ماتزال محدودة اذا ما قورنت بأجمالي مساحة العراق من جانب وعدد السكان من جانب اخر وتكمن وراء ذلك عدة اسباب رئيسه منها : (مشكلة المياه، والتصحر والملوحة والمستوى التكنولوجي المستخدم والانفتاح الاقتصادي) .[8]

أن الواقع المتردي للقطاع الزراعي أنعكس بشكلٍ خطير على الأمن الغذائي في العراق وعلى معدلات الاكتفاء الذاتي من الغذاء من أصول زراعية محلية، فقد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب الاساسية عام 1970 (70%) ومن الخضر والفواكه واللحوم وغيرها ما نسبته (90%)، إلا انها تدهورت بشكلٍ كبير لتصل الى (30%) عام 2008، ويتم تغطية معظم الاحتياجات الغذائية من الاستيرادات، والتي لم تكن تساوي غير نصف طن من الحبوب عام 1970 لتصل الى (3.5) مليون طن بكلفة تزيد على ملياري دولار .[9]

ان هذا التردي في واقع القطاع الزراعي و أثره على الاكتفاء الذاتي وبالتالي الأمن الغذائي وعموم النشاط الاقتصادي في العراق، هو مادعى الباحثين الى دراسة العلاقة التبادلية بين الأ من الغذائي و الميزان التجاري في العراق وهو ما سيتم الطرق اليه في المبحث الثاني .

المبحث الثاني

أثر الاستيرادات والصادرات الغذائية على الميزان التجاري العراقي

أولاً : نسب +6مساهمة الاستيرادات والصادرات الغذائية في صافي التجارة :

أخذت الاستيرادات الغذائية تسهم بنسبة متزايدة في التجارة الخارجية لتغطية النقص الحاصل في الانتاج المحلي نتيجة الاوضاع الاقتصادية والامنية التي يعاني منها العراق بعد عام 2003، والتي تسببت في انخفاض مستويات الانتاج الزراعي والاكتفاء الذاتي في العراق كما اوضحنا سابقاً .

يتضح من الجدول (2) وعلى الرغم من ارتفاع اقيام الصادرات الغذائية من (35.6) م$ من اجمالي الصادرات العراقية لعام 2004 لتصل الى (251) م$ من اجمالي الصادرات لعام 2013، كما يظهر لنا من خلال العمود (5) ان نسبة مساهمة الصادرات الغذائية لم تشكل سوى (0.28%) من اجمالي الصادرات العراقية وهذا ما يشير الى انخفاض مساهمتها في الميزان التجاري العراقي .

والحال لا يختلف في نسبة اسهام الصادرات من السلع الغذائية الى صافي الميزان التجاري، حيث كانت ضعيفه جدا ومتذبذبه عدا بعض السنوات حيث أرتفعت نسبة مساهمتها بشكل مفاجئ من (1.09-%) من صافي الميزان التجاري عام 2004 ، الى (36.3%) من صافي الميزان التجاري عام 2005، واستمرت على هذه الوتيرة من التذبذب لتصل في نهاية المدة الى مانسبته (0.8%) من صافي الميزان التجاري العراقي عام 2013، وكما موضح في الجدول (2) .

مما سبق يتضح الانخفاض الكبير في نسبة مساهمة الصادرات من السلع الغذائية من اجمالي الصادرات العراقية وبالتالي صافي الميزان التجاري، وسيطرت القطاعات الاخرى مثل قطاع التعدين والاستخراج (الصادرات النفطية) على اجالي الصادرات .

جدول (2)
يوضح الصادرات والاستيرادات العراقية من المواد الغذائية للمدة (2004-2013) (م $)

السنوات	الصادرات الغذائية (1)	اجمالي الصادرات (2)	الاستيرادات الغذائية (3)	اجمالي الاستيرادات (4)	(5) 2/1	(6) 4/3	الميزان التجاري (7)	(8) 7/1	(9) 7/3
2004	35.6	17810	730	21302.3	0.2	3.4	3492.3-	-1.02	-20.9
2005	60	23697	807	23532	0.25	3.4	3695	36.4	489
2006	86	30528	716	20892	0.28	3.4	11821.9	0.89	7.43
2007	111	39590	1093	20132	0.28	5.4	21301.3	0.57	5.62
2008	191	63726	1917	35496	0.29	5.4	28230	0.68	6.79
2009	110	39427	2076	38437	0.28	5.4	990	11.1	210
2010	145	51764	2371	43915	0.28	5.4	14435.6	1.85	30.2
2011	223	79681	2581	47803	0.28	5.4	39048	0.7	8.1
2012	264	94209	3186	59006	0.28	5.4	46373.0	0.75	9.05
2013	251	89769	3176	58796	0.28	5.4	56358.2	0.81	10.3

المصدر : - النشرة الاحصائية للبنك المركزي العراقي، دائرة ميزان المدفوعات ، سنوات متفرقة .
- وزارة التخطيط العراقية، نشرة الاحصائية للتجارة الخارجية ، سنوات متفرقة .

كما يوضح الجدول (2) الى ارتفاع الاستيرادات من السلع الغذائية من (730) م$ من 2004 لتبلغ في عام 2013 (3176) م$، وهذا جاء نتيجة تردي واقع القطاع الزراعي العراقي والاوضاع الاقتصادية والامنية التي يمر بها العراق، وهو ما جعل نسبة أسهام الاستيرادات الغذائية ترتفع من (3.43%) من اجمالي الاستيرادات العراقية (21302.3) م$ عام 2004، لتصل الى مانسبته (5.4%) من اجمالي الاستيرادات العراقية البالغة (58796) م$ عام 2013 .

في حين ارتفعت نسبة مساهمة الاستيرادات من السلع والاجهزة والمعدات الصناعية من أجمالي الاستيرادات العراقية، والتي ارتفع الطلب عليها نتيجة تحسن المستوى المعاشي والحاجة الماسة لهذه السلع التي انعدمت اثر الحصار الاقتصادي المفروض على العراق والتي بلغت مانسبته (55%) في المتوسط من اجمالي الصادرات للمدة (2004-2013) .[10]

والحال لا يختلف فيما يخص نسبة مساهمة الاستيرادات الغذائية في صافي الميزان التجاري العراقي، حيث كانت نسبة المساهمه متذبذبة أيضاً، لتتراوح مابين (20%) من صافي الميزان التجاري الى (10%) من صافي الميزان التجاري في نهاية المدة عام 2013 . غير ان هنالك عامين ارتفعت فيهما نسبة المساهمة، إذ بلغت (489.1%) و(209.7%) من صافي الميزان التجاري للعامين 2005، و 2009، على التوالي، وكان ذلك نتيجة انخفاض معدلات التبادل التجاري الخارجي للعراق في العامين المذكورين، وكما يتضح من الجدول رقم (2) .

مما سبق يتضح لنا ارتفاع نسبة مساهمة الأستيرادات من السلع الغذائية من اجمالي الاستيرادات الغذائية وصافي الميزان التجاري العراقي، وذلك لتغطية النقص الحاصل في الانتاج المحلي من السلع الغذائية الزراعية والمصنعة وتلبية متطلبات أفراد المجتمع، بسبب الظروف التي يمر بها الاقتصاد العراق للمدة (2003-2013).

ثانياً : قياس اثر الأمن الغذائي على الميزان التجاري العراقي :

من اجل التوصل الى أثر الأمن الغذائي في سد العجز الحاصل في متطلبات السوق المحلية من المواد الغذائية سيتم من خلال بيان اثر الاستيرادات الغذائية والصادرات الغذائية على الميزان التجاري في العراق .

1-توصيف النموذج :

ان من بين المكونات الاساسية للميزان التجاري هي الاستيرادات والصادرات من السلع والخدمات المنظورة والذي يخصنا في بحثنا هذا هي الاستيرادات والصادرات من السلع الغذائية لسد الفجوة الحاصلة في تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي الامن الغذائي في العراق، وسيتم ذلك من خلال الصيغة الأتية :

$$LogY = a + LogX1\ b1E - Log\ X2\ b2\ M$$

حيث أن : Y : تمثل الميزان التجاري المتغير المعتمد،المتغيرات المستقلة هي E الصادرات ، M الاستيرادات .

من خلال تطبيق أنموذج الانحدار المتعدد وعلى اساس البيانات الواردة في الجدول رقم (2) ظهرت لدينا النتائج وعلى وفق المعادلة المقدرة الأتية :

جدول (3)
نتائج تقدير دالة الانحدار الخطي المتعدد لأثر الامن الغذائي على الميزان التجاري للمدة (2004- 2013)

Y = 1.4 + 6.4X1 – 3.47X2			
R = 89	T1= 5.8	T2= 3.5	F = 24.17
D.W = 1.77			

يتضح من النتائج الدالة المقدرة في الجدول (3)، وقد كانت النتائج كانت مطابقة لمنطق النظرية الاقتصادية، التي تشير الى وجود علاقة طردية بين التغير الحاصل في الصادرات الغذائية والميزان التجاري، والى وجود علاقة عكسية بين التغير الحاصل في الاستيرادات من السلع الغذائية والميزان التجاري . حيث اشارت النتائج معامل التقاطع كان (1.4) .

كما ان التغير الحاصل في الصادرات من المواد الغذائية سيؤدي الى زيادة قيمة الميزان التجاري العراقي بمقدارB1 (6.4) (علاقة طردية)، في حين ان التغير الحاصل في قيمة الاستيرادات الغذاية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض في الميزان التجاري العراقي بمقدار B2 والبالغة (3.47-)، (علاقة عكسية).

وتشير قيمة (R^2) الى ان نسبة ما توضحة المتغيرات التوضيحية (X1) (X2) للتغيرات (89%) من التغير الحاصل في المتغير المستقل (Y) . وقد اجتاز النموذج جميع الاختبارات القياسية للمعلمات الاحصائية والنموذج ككل بحسب نتائج المعلمات (F,T2,T1,D.W) الواردة في الجدول رقم (3) .

الاستنتاجات

1- من خلال النتائج تم أثبات صحة فرضية البحث، في أن لتغطية متطلبات السوق المحلية من السلع الغذائية محلياً بالغ الأثر على الميزان التجاري
2- أنخفاض معدل الاكتفاء الذاتي وبالتالي معدل الأمن الغذائي في العراق، نتيجة أنخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي .
3- أنخفاض نسبة المساحات المزروعة في العراق، نتيجة التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي العراقي .
4- أنخفاض معدل لأمن الغذائي في العراق نتيجة للاسباب الأتية :
- أنخفاض نسبة مساهمة الصادرات من السلع الغذائية من اجمالي الصادرات العراقية وبالتالي صافي الميزان التجاري، وسيطرت القطاعات الاخرى مثل قطاع التعدين والاستخراج (الصادرات النفطية)، مما ساهم في انخفاض معدل الأمن الغذائي .
- ارتفاع نسبة مساهمة الأستيرادات من السلع الغذائية من اجمالي الاستيرادات الغذائية وصافي الميزان التجاري العراقي، وذلك لتغطية النقص الحاصل في الانتاج المحلي من السلع الغذائية الزراعية والمصنعة وتلبية متطلبات أفراد المجتمع، بسبب الظروف التي يمر بها الاقتصاد العراقي للمدة من(2003-2013) .

يوضح الصادرات والاستيرادات العراقية من المواد الغذائية للمدة (2004-2013) (م $)

السنوات	الصادرات الغذائية (1)	اجمالي الصادرات (2)	الاستيرادات الغذائية (3)	اجمالي الاستيرادات (4)	(5) 2/1	(6) 4/3	الميزان التجاري (7)	(8) 7/1	(9) 7/3	R	السكان
2004	35.6	17810	730	21302.3	0.2	3.4	3492.3-	-1.02	-20.9	1453	27.55
2005	60	23697	807	23532	0.25	3.4	3695	36.4	489	1469	28.25
2006	86	30528	716	20892	0.28	3.4	11821.9	0.89	7.43	1467	28.75
2007	111	39590	1093	20132	0.28	5.4	21301.3	0.57	5.62	1267	29.58
2008	191	63726	1917	35496	0.29	5.4	28230	0.68	6.79	1203	30.41
2009	110	39427	2076	38437	0.28	5.4	990	11.1	210	1182	31.23
2010	145	51764	2371	43915	0.28	5.4	14435.6	1.85	30.2	1186	31.67
2011	223	79681	2581	47803	0.28	5.4	39048	0.7	8.1	1196	32.66
2012	264	94209	3186	59006	0.28	5.4	46373.0	0.75	9.05	1196	33.7
2013	251	89769	3176	58796	0.28	5.4	56358.2	0.81	10.3	1196	34.77

التوصيات :

1- الحد من التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي .
2- العمل على رفع معدلات الاستثمار في القطاع الزراعي، من خلال توفير الظروف المناسبة لذلك من (الدعم والحماية الكمركية) ، وبالتالي خفض معدل مساهمة الاستيرادات الغذائية نسبة لأجمالي الاستيرادات والميزان التجاري .

3- توجيه الاستثمارات المحلية الصناعات الداعمة للقطاع الزراعي، والصناعات التي تعتمد على المنتجات الزراعية بغية توفير السلع الغذائية ورفع معدلات الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي .
4- رفع نسبة مساهمة الصادرات الزراعية الى اجمالي الصادرات والميزان التجاري العراقي، وبالتالي رفع القدرة التنافسية .

المصادر :

1- د. نشأت مجيد حسن، التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي العراقي في ظل تأثير العوامل الداخلية والخارجية والبيئية، مجلة تكريت للعلوم الادراية والاقتصادية، المجلد6، العدد20، 2010، ص 142 .
2- محمد ولد عبد الدايم شبكة الانترنت
(http://sites.univ-provence.fr/agirod/masni/fatema/concepts.htm)
3- بيضون احمد امين، الأمن في العالم العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية، لبنان، 2001، ص 1.
4- أ.د. سلاطنية بيلقاسم، أ. عرعور ملكية، معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده، جامعة محمد خضير، الجزائر، 2009، ص7 .
5- محمد ولد عبد الدايم، مصدر سابق .
6- د. نشأت مجيد حسن، مصدر سابق، ص 146 .
7- القطاع الزراعي في العراق اسباب التعثر الزراعي ومبادرة الاصلاح، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسات الاقتصادي، ص4 .
8- المصدر السابق نفسه ، ص4 .
- كذلك انظر: المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي، الواقع الزراعي الراهن والافاق الزراعية في العراق.
9- د. نشأت مجيد حسن، مصدر سابق ص 148 .
10- النشرة الاحصائية للبنك المركزي العراقي، دائرة ميزان الدفوعات، (2003-2013).
- وزارة التخطيطالعراقية/الجهاز المركزي للاحصاء والابحاث/المجموعة الاحصائية السنوية 2010 .
- وزارة التخطيط العراقية، نشرة الاحصائية للتجارة الخارجية ، (2003-2013).
- دائرة ميزان المدفوعات، النشرة الاحصائية للبنك المركزي العراقي (2003-2013).
11- World Bank, Poverty, World development report, Washington , 2002

.....
.....
.....